في اجتماع ترأسه د. مجور وضم قيادة اتحاد الغرف وعدداً من الوزراء:

الإسراع في انجاز تعديل قانون الزكاة الحالي بما ينسجم وقانون السلطة المحلية

التقيد بالمواصفات والمقاييس المعتمدة لمختلف المشاريع

تشكيل لجنة للنظر حول وقف دخول بعض شاحنات المبيدات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي المزمع تشكيله سيتولى تنظيم العلاقة بين الحكومة و اتحاد الغرف التجارية

صنعاء/ سبأ:

رأس الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء أمس ، اجتماعا ضم الإخوة رئيس واعضاء الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية وبمشاركة وزراء والصناعة والتجارة ، الاشغال العامة والطرق ، الإدارة المحلية ، الزراعة والري.

وتم في الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع ومنها المذكرة المقدمة من اتحاد الغرف بشأن التداخل في عملية تحصيل الرسوم القانونية المفروضة على القطاع الخاص كالواجبات الزكوية والتحسين وأهمية وضع آلية مشتركة لتنظيم عملية التحصيل ومعالجة الإشكاليات التي تطرأ حولها على المستويين المركزي والمحلي بما يمثله ذلك من اهمية في التخفيف من كلفة المنتجات ولتلافي أي زيادات قد تنشأ جراء التكرار في عملية تحصيل تلك الرسوم .

كما تم مناقشة الجوانب المتصلة بسير تنفيذ مشاريع الاشغال العامة والطرق والأدوار التكاملية بين الحكومة والقطاع الخاص للتنفيذ والتقيد بالمواصفات والمقاييس المعتمدة لمختلف المشاريع الى جانب مناقشة المسائل المتعلقة بتنظيم استيراد وتجارة المبيدات والأسمدة الزراعية والمسؤولية الجماعية اللازمة لتطبيق القانون والضوابط المحددة لتنظيم هذه العملية بما في ذلك التقيد الصارم بمنع استيراد او دخول الأنواع التي تلحق الأضرار الفادحة بالصحة العامة والبيئة.

وخلص الاجتماع إلى جملة من المعالجات لتلك القضايا والموضوعات التي جرى مناقشتها ، ففيما يخص الاشكاليات القائمة بتحصيل الواجبات الزكوية ورسوم التحسين تم الاتفاق على ضرورة الإسراع في انجاز تعديل قانون الزكاة الحالي بما ينسجم وقانون السلطة المحلية ومراعاة الاستفادة من تجارب الآخرين بهذا الجانب .

وبهذا الصدد تم تكليف وزير الادارة المحلية وبالتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية باعداد الآلية المناسبة التي تكفل عدم التداخل او الازدواج في تحصيل الواجبات الزكوية ورسوم التحسين، على ان تتولى وزارة الادارة المحلية الإشراف على توزيع المخصصات للمحافظات التي يتواجد فيها نشاط لفروع شركات القطاع الخاص وذلك وفقا لحجم نشاط تلك الفروع وبحيث يتم الرفع بتلك الآلية الى مجلس الوزراء لمناقشتها واعتمادها.

وحول موضوع استيراد وتجارة المبيدات فقد تم تشكيل لجنة من وزيري الصناعة والتجارة والزراعة والري ورئيس الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة لدراسة الشكاوى المقدمة من قبل المستوردين لهذه المواد حول وقف دخول بعض الشاحنات ، بحيث يتم النظر في هذا الموضوع وفقا للقانون والأنشطة النافذة المنظمة لاستيراد وتجارة المبيدات وحماية المستهلك .

وفي الختام تم الاتفاق على عقد اجتماع تنسيقي بين الحكومة والقطاع الخاص برئاسة الاخ رئيس الوزراء كل شهرين بصورة مؤقتة ، وذلك الى حين انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيتولى تنظيم العلاقة بين الجانبين وتطوير العمل المشترك ازاء كافة الاوضاع الاقتصادية والتجارية والاجتماعية .

الأرحبي يلتقي السفير الكوري غير المقيم والممثل الإقليمي للوكالة الفرنسية وبعثة البنك الدولي

صنعاء / سبأ:

التقى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الارحبي أمس "لي جاي جيل" سفير جمهورية كوريا الجنوبية غير المقيم لدي اليمن .

جرى خلال اللقاء بحث جملة من القضايا المتعلقة بالتعاون الثنائي بين اليمن وكوريا الجنوبية وسبل تعزيزه وتطويره بما يتواءم والتطلعات المشتركة للبلدين الصديقين إلى جانب استعراض الترتيبات الخاصة بالزيارة المرتقبة لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية خلال الفترة القادمة لكوريا الجنوبية .

وفي اللقاء أعرب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية عن تقدير الحكومة اليمنية للحرص الذي تبديه الحكومة الكورية الجنوبية في تطوير وتعزيز علاقات التعاون القائمة والمستقبلية مع اليمن مشيرا إلى أن ثمة حرص مماثل من قبل اليمن على رفع مستوي التعاون المشترك بين البلدين الصديقين وبما يتواءم ويواكب التوجهات اليمنية لتحقيق المزيد من الانفتاح على الاقتصاديات الآسيوية مشيرا إلى الانعكاسات الايجابية التي أسهمت بها زيارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في العام 2004م إلى كوريا الجنوبية في فتح آفاق أكثر رحابة للتعاون بين الجمهورية اليمنية وكوريا الجنوبية .

من جهته أكد السفير الكوري الجنوبي اعتزام بلاده إعادة فتح السفارة الكورية الجنوبية بصنعاء مطلع العام القادم ... مبديا تطلع الحكومة الكورية الجنوبية في أن تحظى السفارة بدعم الجمهورية اليمنية لها بالتصويت لصالح استضافة كوريا الجنوبية لمعرض اكسبوا الدولي المقرر إقامته في العام 2012م .

حضر اللقاء مدير عام التعاون الدولي مع آسيا وأستراليا بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عمر عبد العزيز ومدير عام التعاون الدولي مع أوربا والأمريكيتين بالوزارة نبيل شيبان.

من جهة أخري بحث نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي أمس مع الممثل الإقليمي للوكالة الفرنسية للتنمية كريسيان فلامان جملة من القضايا المتعلقة بالتعاون القائم بين اليمن والوكالة الفرنسية للتنمية .

وفي اللقاء أعرب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية عن تقدير الحكومة اليمنية لمبادرة الوكالة الفرنسية للتنمية بتقديم قرض ميسر للجمهورية اليمنية بمبلغ " 26مليون يورو لتمويل مشروع التحكم الكهربائي للمنظومة العمومية في اليمن إلى جانب تقديم مليون يورو لدعم صندوق إعداد الدراسات للمشاريع الإنمائية مشيدا بالتطور المضطرد في العلاقات اليمنية – الفرنسية التي تحضى برعاية خاصة من قبل القيادتين السياسيتين في البلدين ممثلة في فخامة الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية والرئيس الفرنسي ساركوزي .

من جانبه أكد المدير الإقليمي للوكالة الفرنسية للتنمية اعتزام الوكالة افتتاح مكتبها الرسمي بصنعاء مطلع العام الجاري مؤكدا حرص الوكالة الفرنسية للتنمية على الإسهام في تعزيز وتوطيد علاقات التعاون القائمة والمستقبلية بين اليمن وفرنسا .

حضر اللقاء مدير عام التعاون الدولي مع أوروبا والأمريكيتين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي نبيل شيبان .

على صعيد متصل التقى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي اليوم بعثة البنك الدولي التابعة لإدارة التنمية البشرية برئاسة السيد مراد الزين .

جري في اللقاء بحث أوجه التعاون القائم بين اليمن والبنك الدولي وبخاصة في المجالات التعليمية في اليمن .

كما تطرق الجانبان إلى مناقشة سير العمل في مشروع تطوير التعليم الثانوي في اليمن التي يساهم البنك الدولي بتمويله إلى جانب جهات مانحة أخرى .

وفي اللقاء أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية على أهمية مشروع تطوير التعليم الثانوي في اليمن مشيرا إلى ضرورة تضافر الجهود الرسمية اليمنية وجهود المانحين المساهمين لإحداث نقلة نوعية في منظومة التعليم الأساسي والثانوي في الجمهورية اليمنية حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله حسن الشاطر .

وافق على رفع الحصانة القضائية عن أحد أعضاء النيابة العامة

مجلس القضاء يعين سبعة قضاة ويحدد اختصاصات المحكمة العليا

صنعاء/سبأ:

اقر مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه أمس برئاسة القاضي عصام عبدالوهاب السماوي رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا إجراء بعض التعيينات القضائية في المحاكم الابتدائية بمحافظات صعدة، عمران، الضالع، والبيضاء وذلك بناءً على ترشيح وزير العدل، كما أقر رفع الحصانة القضائية على احد أعضاء النيابة العامة.

حيث وافق المجلس على تعيين القاضي علي حمود العقاري رئيسا لمحكمة حيدان الابتدائية والقاضي وليد سعيد قاسم حاشد رئيسا لمحكمة منبه بمحافظة صعدة.

وعين المجلس القاضي منصور احمد يحيي المكتمي رئيسا لمحكمتي القفلة وحوث والقاضي عبدالرقيب احمد النبهاني قاضيا في المحكمة الابتدائية الجزائية والقاضي يحيي علي احمد المنصور قاضيا بالمحكمة الابتدائية بمحافظة عمران.

كما عين القاضي مقبل حسن البخيتي قاضيا جنائيا في محكمة دمت الابتدائية بمحافظة الضالع والقاضي ساري محمد صالح العجيلي قضيا بمحكمة رداع الابتدائية محافظة البيضاء.

ووافق المجلس على رفع الحصانة القضائية عن أحد أعضاء النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية في مواجهته.

وواصل أعضاء المجلس مناقشة قانون السلطة القضائية حيث شرعوا في الاحكام المتعلقة بتشكيل المحكمة العليا واختصاصاتها وذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني والمتضمن تشكيل المحكمة من رئيس وعدد من النواب للرئيس وعدد كافٍ من القضاة.

وتقضي تلك الأحكام أن يعين قضاة المحكمة العليا بالاختيار من بين الحاصلين على درجة قاضي محكمة عليا أو درجة رئيس محكمة استئناف وما يساويهما في النيابة العامة أو من بين أعضاء هيئة التدريس في كليات الشريعة والقانون أو الحقوق في الجامعات اليمنية أو المحامين المترافعين أمام المحكمة العليا.

ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح من رئيس المحكمة العليا وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.

وأوضحت تلك الأحكام اختصاصات المحكمة العليا، بالفصل في الدعاوى والدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات، والفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء والطعون الانتخابية والتحقيق وإبداء الرأي في صحة الطعون المحالة إليها من مجلس النواب والمتعلقة بصحة عضوية أي من أعضائه، إضافة إلى الفصل في الطعون في الأحكام النهائية وذلك في القضايا المدنية والتجارية والجنائية والعسكرية والأحوال الشخصية والمنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا وفقا للدستور.

ووافق المجلس على مقترح وزير العدل بشأن الزي القضائي للقضاة وأعضاء النيابة بعد إجراء التعديلات المناسبة عليها، وكلف المجلس في هذا الصدد وزير العدل بإعداد مشروع قرار ضوابط ارتداء الزي القضائي.

وكان المجلس قد استعرض في بداية اجتماعه محضره السابق وصادق عليه.

برلمانيون ومسؤولون يتدارسون مخاطر النمو السكاني المرتفع في اليمن حتى 2033

صنعاء/سبأ:

عقد أمس بصنعاء لقاء نظمته الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، جمع المسؤولين والمختصين في الجهات ذات العلاقة بالقضايا السكانية ورئيس وأعضاء لجنة الصحة العامة والسكان بمجلس النواب وعدد من أعضاء المجلس.

ويأتي تنظيم اللقاء في إطار التحضيرات الجارية والخاصة بالمؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية والمقرر انعقاده في الفترة من 10-12 من الشهر القادم وذلك بهدف تعزيز وعي البرلمانيين بالقضايا السكانية وحشد المناصرة والتأييد للسياسات السكانية لتجنب العواقب الناتجة عن النمو السكاني الحالي والمقدر بحوالي (3 بالمائة) .

وجرى خلال اللقاء استعراض نتائج الدراسة الأخيرة التي أعدها مجموعة من الخبراء من المجلس الوطني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بإشراف خبراء من شركة كونستلا فيوتشرز المتخصصة عالمياً بأجراء هذا النوع من التحليلات العلمية.

وتوضح نتائج الدراسة المخاطر المترتبة على الزيادة السكانية خلال الأعوام القادمة على المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية وكذا تأثيرها على نصيب الفرد من الموارد الطبيعية كالمياه والكهرباء.

وجرى في اللقاء الحديث حول التحليل في هذا الجانب، وتوقعاته بالمخاطر المحتملة في الأعوام من 2033-2008م، وذلك بناء على فرضين محتملين الأول في حال استمرار معدل الخصوبة على ما هو عليه في الوقت الراهن (6ر1) طفل / طفلة لكل سيدة يمنية، والثاني في حالة انخفاضه إلى (3ر3) بحلول عام 2020م وفقاً للإستراتيجية الوطنية للسكان.

وكشف المختصون أن من أهم ما انتهى إليه التحليل من تقديرات في حال استمرار معدل الخصوبة على ما هو عليه في الوقت الراهن، هو أن عدد سكان اليمن سوف يتجاوز الخمسين مليون نسمة بحلول عام 2033م، إذا ما ظل النمو السكاني على ما هو عليه في الوقت الراهن وهذا العدد سوف يحتاج إلى خلق (2ر2) مليون فرصة عمل.

وقدرت نتائج التحليل أن يبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي إلى (14ر7) مليون طالب وطالبة يحتاجون إلى (490) ألف مدرس ومدرسة، موضحة أن تأثير هذه الزيادة على القطاع الصحي تتمثل في أن اليمن ستكون بحاجة إلى ما يزيد عن (16) ألف طبيب وطبيبة.

و على صعيد الموارد الطبيعية، فقدرت نتائج الدراسة أن تكون إحتياجات البلاد من الموارد المائية (8392) مليون متر مكعب .. فضلاً عن الآثار الأخرى المرتبطة باحتياجات الطاقة والأمن وغيرها.

أما في حال انخفاض معدل الخصوبة، فتوقعت الدراسة إن يصل عدد السكان في اليمن بحلول عام 2033م إلى (43) مليون نسمة.

وكان مقرر لجنة الصحة العامة والسكان بمجلس النواب الدكتور / سمير خيري رضاً، قد تحدث بكلمة أكد فيها على أهمية هذا اللقاء الذي يكرس لإستعراض توقعات الخبراء والمختصين بالمخاطر المحتملة في حال إستمرار معدل النمو السكاني المرتفع في اليمن، لافتاً إلى أن قضية السكان تؤثر على سائر القطاعات التنموية والخدمية الأخرى بما في ذلك القطاع الصحي حيث نلمس تلك التأثيرات بشكل يومي، منوهاً إلى أن شحة الموارد في اليمن تضاعف من حجم المشكلة السكانية .

في حين أشار أمين عام المجلس الوطني للسكان / أمين معروف الجند إلى حرص المجلس على اللقاء باللجنة لإطلاعهم على أهم المستجدات الخاصة بالقضايا السكانية نظراً لدور اللجنة الهام ومجلس النواب في هذا المجال، منوهاً إلى أن هناك مؤشرات جديدة أثرت على القطاعات الأخرى وأن المؤتمر القادم سيضع خطة تنفيذية لمدة ثلاث سنوات قادمة .

حضر اللقاء مساعد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى اليمن الدكتور / صالح الشيخ، والدكتور / عبد الحكيم الشرجبي الخبير الوطني للسكان.

في الاحتفال بعودة التمثال البرونزي

وزير الثقافة : العلاقات الثقافية مع فرنسا تشهد تطوراً ملحوظاً

صنعاء / أنور حيدر:

أشاد الأخ الدكتور محمد أبوبكر المفلحي وزير الثقافة بالجهد العلمي الذي قدمه متحف اللوفر لعمليات ترميم التمثال البرونزي (هوترعت) .. وقال في الحفل الخطابي والفني الذي أقامته شركة (توتال) بمناسبة الافتتاح الرسمي والخاص بالاعلان عن عودة التمثال اليمني الى صنعاء لقد قدمت فرنسا الكثير من عمليات الدعم لترميم القطع الأثرية وعرضها في باريس .. واعرب في هذا الصدد عن تقديره لمكانة فرنسا العالمية كمركز اشعاع ثقافي عالمي .. وأعلن بأن العلاقات الثقافية مع فرنسا تشهد تطوراً ملحوظاً وأن الفترة المقبلة ستشهد عمليات للبناء المتحفي والتدريب والتأهيل وترميم قطع أثرية وعرضها في عدد من متاحف فرنسا .. هذا بالاضافة الى مجال الدراسات المختلفة والموسيقى واللغات.

وكان الأخ محفوظ بحاح وزير النفط قد أثنى على الجهود التي تبذلها فرنسا في اليمن في الجانب التنموي وجهود شركة (توتال) ودعمها الجزيل للجانب الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد أشاد بالدعم الفرنسي لليمن .. وقال إن هذا ليس بغريب على فرنسا كدولة حرصت على نشر الثقافة على مستوى العالم. فيما ألقى السفير الفرنسي كلمة في الحفل قال فيها أن ترميم تمثال هوترعت قد فتح آفاقاً جديدة في مجال الدراسات العلمية والفنية ومجالات مختلفة أخرى.

كما ألقيت في الحفل كلمتان عن مدير متحف اللوفر هنري لوريت ومدير عام شركة (توتال) عبرتا عن الالتزام بعودة الرجل البرونزي بعد عملية ترميمه في متحف اللوفر وساهمت الشركة بعملية تمويل الترميم.

توزيع (300) درجة وظيفية من الوظائف المعتمدة لريمة

ريمة / خالد صالح الجماعي:

أنهى مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بمحافظة ريمة يوم أمس الاول توزيع (300) درجة وظيفية من الوظائف المعتمدة لوحدات الجهاز الإداري بالمحافظة للعام الوظيفي 2007م لحملة البكالوريوس والدبلوم العالي وذلك طبقاً لمعايير المفاضلة الآلية المحددة بموجب قرار وزير الخدمة المدنية رقم (52) لسنة 2003م.

واوضح مدير عام مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة للصحيفة دحيان يحيى القاضي أن شغل هذه الدرجات الوظيفية قد تم بناء على قانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991م وقرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 1990م ورقم (138) لسنة 2003م ورقم (119) لسنة 2004م بشأن الأسس والمعايير المنظمة لعملية التوظيف التي على أساسها تم الترشيح لمن يشغلون هذه الدرجات الوظيفية من مجاميع المتقدمين للتوظيف من خريجي الجامعات وحملة المؤهلات الأخرى من الدبلوم العالي والذين تم اختيارهم بحسب نقاط المفاضلة الآلية المستحقة لكل منهم من مجموع المتقدمين للتوظيف في التخصصات المطلوبة من الجهات المعنية.

ونوه مدير عام مكتب الخدمة بالمحافظة بأن هناك أعمال أولية يقوم بها المكتب لتنفيذ البصمة والصورة في المحافظة مثل توزيع النماذج الخاصة بالبصمة والصورة.

استياء عام في ذمار للانعدام المفاجئ للغاز المنزلي

ذمار / 14 أكتوبر :

طالب العديد من أبناء ذمار قيادة المحافظة ممثلة بالأخ المحافظ منصور عبدالجليل، وأمين عام المجلس المحلي مجاهد شائف العنسي بالتدخل السريع لوضع المعالجات والحلول لمشكلة اسطوانات الغاز المنزلي التي انعدمت تماماً من السوق المحلي في حين يتم بيعها من وراء الكواليس وبأسعار باهظة ومتفاوتة قد تصل في أحايين كثيرة إلى مبلغ ألف ريال أو أكثر للأسطوانة الواحدة وذلك بشكل مفاجيء ومخيف يدعو للريبة والشك.

ودعا الأهالي في رسالة شكوى تسلم مكتب صحيفة (14 أكتوبر) بمنطقة ذما نسخة منها ألى إحترام وتنفيذ التوجيهات الجادة والصادقة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامته بشأن تلبية متطلبات واحتجاجات المواطنين من المواد الرئيسية المتعلقة بالحياة.

وشدد الأهالي في رسالتهم على ضرورة محاسبة ومعاقبة الجهات المعنية أو الشخصيات المتورطة في اختفاء اسطوانات الغاز المنزلي من محلات البيع المعتمدة رسمياً والتي تشهد صباحاً ومساءً طوابير وتجمعات للمواطنين بحثاً عن هذه المادة الهامة والضرورية والتي يتم المتاجرة بها وبيعها في السوق السوداء من قبل البعض ممن يسعون من وراء هذا العمل القبيح إلى خلق أزمة مفتعلة وإحداث بلبلة في أوساط الناس من خلال الإشارة والتلويح بأن انعدام مادة الغاز في السوق المحلي لمحافظة ذمار هو نتاج تصويت الناخبين والناخبات في هذه المحافظة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وللمؤتمر الشعبي العام في آخر انتخابات رئاسية ومحلية شهدها الوطن العام الماضي الذي حاز على الأغلبية المطلقة.

بتمويل من الدعم الهولندي

تواصل الدورات التدريبية في مجالات الإدارة والمحاسبة والإصحاح البيئي في لحج

الحوطة / عادل محمد قائد:

برعاية محافظة لحج والأخ رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف وسعادة سفير مملكة هولندا الصديقة تتواصل في قاعة الاجتماعات بمكتب الصحة في مدينة الحوطة بلحج الدورات التدريبية في مجال الإدارة والمحاسبة والتشغيل والصيانة والاصحاح البيئي باللجان الادارية لمشاريع مياه الريف والممولة من برنامج الدعم الهولندي الصديق للاعوام 2006 / 2007م وتشارك فيها 632 مشاركا يمثلون 158 مشروعا من محافظات لحج وأبين وتعز وذمار وصنعاء وعمران وحجة والحديدة وإب والضالع للفترة من 11 / 10 / 2007م وحتى 24 / 1 / 2008م.

وكان الاخ عبدالوهاب الدرة محافظ لحج والسيد هاري بوكما سفير مملكة هولندا الصديقة ومعهما السيد كون تيخنمان السكرتير الأول في السفارة الهولندية والمهندس محمد صالح العروسي مساعد سكرتير أول في السفارة الهولندية لقطاع المياه قد دشنوا المرحلة الاولى لدورة المحاسبة والادارة والصيانة والتشغيل لـ 144 متدربا من محافظتي لحج وأبين.

وقد ألقى المحافظ كلمة أكد فيها ان الهدف من الدورة هو رفع معدل مستوى المعرفة وتنمية القدرات الذاتية للجان الأهلية لمشاريع مياه الريف وأعرب عن شكره للدعم المقدم من الحكومة الهولندية لمشاريع مياه الريف.

كما ألقى الأخ علي محمد الصريمي رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف كلمة أشار فيها الى أن الدورة في لحج تستهدف 144 مشاركا بينما الدورات جميعها تستهدف 632 مشاركا من عشر محافظات وعلى خمس مراحل، مشيرا الى أن اختيار محافظة لحج للتدشين تتزامن مع احتفالات شعبنا بذكرى 30 نوفمبر الميمون داعيا كافة المشاركين الاستفادة من المعلومات القيمة ونقل المعارف الى الواقع العملي.

كما القى السفير الهولندي هاري بوكما كلمة أشار فيها الى أن قطاع المياه هو أحد قطاعات التنمية الرئيسية الثلاث في اليمن التي تتلقى المساعدة من سفارة المملكة الهولندية وأن دعم قطاع المياه يتم وفقا لمحضر التفاهم لبرنامج دعم قطاع المياه الموقع بين الحكومة اليمنية وسفارة مملكة هولندا.

من جانبه اوضح الأخ شرف الموشكي مدير التدريب بالهيئة مشرف الدورة في تصريح لـ (14أكتوبر) انه في نهاية الدورة سيكون المشاركون قادرون على اتباع اجراءات السلامة المهنية واستخدام الأدوات الصحيحة لانجاز إعمال الصيانة وتحديد انواع مصادر المياه وطرق الحفاظ عليها من التلوث وتحسين الاداء في كيفية ادارة وتشغيل وصيانة المشاريع من الناحية الفنية والادارية.

حضر التدشين المهندس أنور المرفدي مدير عام مياه الريف لحج والاخ منير الشامي مدير عام الرقابة وعبدالكريم عبدالنور نائب رئيس المكتب الفني وعبدالقاهر علي احمد عضو المكتب الفني.

هذا وعلمت (14 أكتوبر) ان برنامج دعم الهيئة العام لمشاريع مياه الريف وفروعها يهدف الى توفير خدمات مياه وصرف صحي في الريف ومياه شرب آمنة لحوالى 900 ألف نسمة وتقدم الحكومة الهولندية بموجب الاتفاقية الموقعة 22 نوفمبر 2006 مبلغ قدره 3ر3 مليار ريال خلال الفترة نوفمبر 2006 / 2009م وتبلغ مساهمة الحكومة اليمنية 0ر9 مليار ريال ليرتفع اجمالي برنامج الدعم الى 2ر4 مليار ريال وسيتم خلال الاعوام 2009 / 2006م استكمال وتأهيل 158 مشروع مياه في عامي 2006 / 2007م و70 مشروع مياه عام 2008 و73 مشروع مياه عام 2009م.

أمن البيضاء يلقي القبض على المتهم بقتل أربعة أثناء محاولته الفرار

البيضاء / سبأ:

قال مدير امن محافظة البيضاء العميد علي محمد السماط إن أجهزة الأمن تمكنت صباح أمس من إلقاء القبض على المتهم بقتل أربعة أشخاص بينهم امرأة وإصابة ثلاثة آخرين من أسرة واحدة في الحادث الذي شهدته منطقة الفريد بمدينة البيضاء الأحد الماضي .

وأوضح أن القبض على المتهم تم في الساعة السادسة من صباح الاثنين أثناء محاولته الهروب في منطقة آل هصيص المجاورة لمدينة البيضاء .

ولفت إلى أن التحقيقات الأولية بينت أن الجاني هو الشقيق الأكبر للمجني عليهم .

وكان الحادث الذي هز مدينة البيضاء أودى بحياة ثلاثة أخوة ووالدتهم إلى أصابة ثلاثة آخرين بينهم طفلين وفتاة وجميعهم من أسرة واحدة .

محافظ الحديدة يتفقد عدداً من المشروعات النفطية والتنموية في المحافظة

الحديدة/ أحمد كنفاني :

تم في الحديدة افتتاح مشروع إعادة تأهيل مبنى إدارة فرع شركة النفط الذي تتجاوز كلفته 60 مليون ريال.

يتضمن المشروع الذي افتتحه أمس الأول الأخوان القاضي أحمد عبدالله الحجري محافظ الحديدة وعمر الارحبي المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية إنشاء دور رابع للمبني مع مصعد كهربائي وتحديث طوابق المبني القديمة ورفد مكاتبه بأحدث الأثاث والمعدات والأجهزة المتطورة وتحسين ساحاته الداخلية والخارجية وبناء مسجد وسور وبوابة بإدارة الفرع وإجراء صيانة شاملة لمرافق وأقسام المبنى المختلفة.

وقام الأخ المحافظ والمدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية بوضع حجر الأساس لإنشاء محطة وقود نموذجية وفق الموصفات العالمية في المدخل الشرقي لمدينة الحديدة بكلفة تتجاوز ثمانين مليون ريال.

وفي الوقت نفسه اطلع الأخ المحافظ والمدير التنفيذي للشركة على سير العمل في مشروع الصيانة الشاملة لخزانات المشتقات البترولية الجاري تنفيذي حالياً في منشآت الشركة بميناء الحديدة المرحلة الأولى الذي تمولة وتنفذه الشركة بكلفة 800 مليون ريال.

والمشروع عبارة عن بناء 7 خزانات جديدة مع التجهيزات الكرو ميكانيكية وصيانة الخزانات الأخرى.

وقد عبر الأخ المحافظ في نهاية الزيارات عن تقديره للجهود المبذولة ونشاط وأعمال الشركة ومستوى الانجاز الذي حققته وإسهامها في الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام ورفد الخزينة بالعائدات المالية الوفيرة.

رافقهما خلال هذه الزيارات الأخ / حمزة عباس صبري مدير عام فرع شركة النفط في المحافظة والعميد ناصر عبدالله الطهيف مدير أمن عام المحافظة وعدد من المسؤولين في المجلس المحلي وشركة النفط في المحافظة.

وكان الأخ القاضي أحمد عبدالله الحجري محافظ الحديدة قد أطلع على سير العمل في سبعة عشر مشروعاً من المشاريع السكنية والسياحية في مدينة الحديدة البالغة كلفتها 9 مليارات و 776 مليون ريال بتمويل حكومي والمجلس المحلي في المحافظة.